



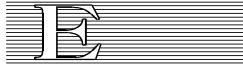
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السادسة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الرابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: GENERAL
E/ECA/CM/44/Inf/2
AU/CAMEF/MIN/Info(VI)
Date: 16 December 2010

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا
28-29 آذار/مارس 2011

مفكرة

أولاً - معلومات أساسية

تعود الدولة من جديد إلى الاضطلاع بدورها في مختلف أنحاء العالم النامي. فمن آسيا إلى أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، هناك نقاش مفتوح بشأن أنشطة الدولة في مجال الحوكمة الاقتصادية حيث يتجاوز هذا النقاش بالكثير ما كان يعتبر أمراً عادياً ومناسباً خلال السنوات الأخيرة. وفي حالة أفريقيا، أدت الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً وجهود الانتعاش المبذولة، والفشل الذي مُنيت به برامج التكيف الهيكلي وسياسات تحرير الأسواق التي اتبعتها الكثير من البلدان خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، وتراجع فيها دور الدولة، إلى تعزيز الحاجة إلى منح دور أكبر للحكومات في النهوض بالتنمية الاقتصادية. وأعطى فشل حكومات البلدان المتقدمة في تنظيم الأسواق المالية وكبح جماح تجاوزاتها دروساً مهمة لأفريقيا بضرورة تدخل الحكومة في العملية الإنمائية. وبالمثل، فإن التدخلات الحكومية في البلدان المتقدمة لمعالجة آثار الأزمة المالية بما في ذلك برامج الحفز وحزم الإنقاذ المالي تمثل جميعها مبررات قوية على دور الحكومات في التنمية الاقتصادية.

وتشكل الحاجة إلى تدخل القطاع العام في تنمية أفريقيا أمراً لا سبيل إلى اجتنابه. ويكمن التحدي في إيجاد التدخلات الصحيحة. ولكي تتمكن الاقتصادات الأفريقية من النمو والتطور، تضطلع الدولة بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على الاستثمارات العامة في مجالات الهياكل الأساسية والتعليم والصحة وتصحيح أوجه الخلل في الأسواق وتقليص أوجه التفاوت في المداخل والفرص، وتقنين الحصول على القروض بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

والتاريخ زاخر بالأمثلة على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الحكومات في تعزيز التنمية الاقتصادية. ذلك أن التحول المذهل الذي شهدته الصين لتكون قوة اقتصادية عالمية، وانتعاش الهند والنجاح الاقتصادي لكل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية كلها تشكل أمثلة جيدة على الدور المركزي للدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية. ولا يخفى على أحد أن الدولة في هذه البلدان قد "سّيرت الأسواق" لكفالة تحقيق مستويات عالية من تجميع رأس المال واستيعاب التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق الخارجية. كما استخدمت الحكومات الحوافز وأساليب التحكم وآليات نشر المخاطر لتتمكن من قيادة عمليات الأسواق الخاصة بتخصيص الموارد بهدف الحصول على إنتاج ونواتج استثمار مختلفة عما كان سيتحقق في ظل سياسات السوق الحرة أو سياسات السوق الحرة بالمحاكاة.

فهل هناك درس يمكن أن تستخلصه أفريقيا من تجربة شرق آسيا؟ وهل يعني ذلك أن على البلدان الأفريقية أن تجرب هذه الوصفة وتحاول تسيير أسواقها بطريقة مشابهة إلى حد بعيد لطريقة بلدان شرق آسيا؟ تلك أسئلة هامة تستحق أن توليها البلدان الأفريقية التي تناضل في سبيل تحقيق التنمية عناية فائقة.

ثانياً - أهداف المؤتمر الوزاري لعام 2011 ومجالات تركيزه

تزايد الدلائل على الدور الإيجابي والهام للدولة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ففي السنوات الأخيرة، تحسنت إدارة القطاع العام وإدارة الاقتصاد الكلي في الكثير من البلدان الأفريقية، وكذلك يشهد مناخ الأعمال تحسناً في معظم البلدان. وكذلك هي الحال بالنسبة لبيئة الحوكمة. ويعود سبب هذه النتائج جزئياً إلى اتخاذ تدابير يعزز بعضها البعض الآخر؛ وإعادة العمل بالتخطيط الإنمائي، وتعزيز القدرات الإنمائية

للبلدان الأفريقية بدعم من الشركاء الإنمائيين. كما أن الدور المركزي للدولة في حالات النجاحات الاقتصادية بالنسبة لـ "نمور آسيا" قد أعاد تركيز الاهتمام على ضرورة خلق الدولة الإنمائية في أفريقيا. وفي هذا السياق، فإن هدف المؤتمر الوزاري لسنة 2011 هو خلق فرصة للنقاش بشأن دور الدولة في التنمية بهدف تحديد سلسلة التدخلات الملائمة لتعزيز دور الدولة في أداء وظائفها الأساسية والضرورية للتحويل الاقتصادي في أفريقيا.

وعلى قاعدة هذه المعلومات الأساسية، سيعقد المؤتمر تحت موضوع "تسيير التنمية في أفريقيا". ويرتكز هذا الموضوع على إحدى نتائج مؤتمر عام 2010 التي أكدت على دور الدولة في التنمية في أفريقيا من خلال خلق المؤسسات اللازمة والقيام بالاستثمارات المطلوبة لتحويل هياكل الاقتصادات الأفريقية.

وسيشكل المؤتمر منتدى هاماً لمناقشة دور الدولة كمحفز للتحويل نحو التنمية المستدامة في أفريقيا، على أساس الأدلة التاريخية والمعاصرة. كما سيوفر فرصة لواقعي السياسات لدراسة سجل الدول الأفريقية في تعزيز التنمية، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أفريقيا وأماكن أخرى فيما يخص التحديات الخاصة ببناء دولة قادرة ودينامية، وتقديم توصيات محددة بتسيير التنمية بشكل فعال وتعزيز التحويل الاقتصادي في أفريقيا.

ونظراً للأدوار الأساسية والبناءة التي يمكن أن تضطلع بها الدولة وينبغي عليها القيام بها للتصدي للتحديات الإنمائية، ولا سيما فيما يخص تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يناقش المؤتمر أيضاً القضايا ذات الأولوية الأخرى التي تهم أفريقيا. وتشمل هذه القضايا مبادرة الاقتصاد الأخضر التي تتيح فرصاً لتشجيع الاستثمار في الاستدامة البيئية على المدى الطويل كمحرك جديد للنمو والتنمية؛ والمقترحات المبتكرة الكفيلة بتحسين أساليب تمويل التدخلات الصحية وتقديمها في أفريقيا؛ والاستفادة من الفرص المتاحة للنمو العاجل والشامل في أفريقيا.

والموضوع العام الذي يوحد هذه القضايا هو ضرورة أن تضطلع الدولة بدور دينامي وتفاعلي في معالجة هذه التحديات. فلا يمكن لأي بلد تحقيق نمو وتنمية مستدامين دون الاستثمار العام الكبير في تقديم السلع العامة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والبيئة، وفي الوقت ذاته، تتم تهيئة الأسس الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

ثالثاً - شكل المؤتمر

سيقود المناقشات خلال المؤتمر فريق رفيع المستوى يتكون من شخصيات مرموقة ومسؤولين حكوميين كبار وممارسين من القطاع الخاص وخبراء بارزين من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وسيترأس نقاش الفريق الرفيع المستوى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ويقوم بتنسيقه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستمكن جلسات النقاش التفاعلية المنسقة سواء على مستوى الفريق أو على مستوى الجلسة العامة من المساعدة في الحصول على أفضل مساهمات الوفود والمشاركين المرموقين.

وسيسبق المؤتمر اجتماع تحضيرى تقني للجنة الخبراء يبحث موضوع المؤتمر بالتفصيل ويقدم توصيات إلى الوزراء لاعتمادها. وعلاوة على ذلك، ستستعرض لجنة الخبراء حالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في

أفريقيا وستقوم أيضاً ببحث المسائل النظامية الأخرى المتعلقة بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وستقدم التوصيات المناسبة بشأن ذلك لبحثها من قبل المؤتمر الوزاري .

رابعاً- النواتج المتوقعة

ستُعد لجنة الخبراء تقريراً موجزاً وتعتمده، يتضمن التوصيات الرئيسية لاجتماعها، ثم تقدمه إلى المؤتمر لاعتماده مصحوباً بعدد من القرارات.

ويُنتظر أن يفضي المؤتمر إلى اعتماد إعلان وزاري للسياسات، سوف يشكل أساساً للعمل المتضافر على المستويين الوطني والإقليمي بشأن القضايا التي ناقشها المؤتمر. وسيكون الإعلان الوزاري والنواتج الأخرى للمؤتمر بمثابة مدخلات رئيسية لتوجيه النقاش خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات المزمع عقده في تموز/يوليه 2011.

خامساً- الوثائق

ستركز مناقشات المؤتمر على ورقة القضايا الأساسية بشأن موضوع المؤتمر وكذلك على دراسة ستتركز على حالة التخطيط الإنمائي في أفريقيا. وتشمل الوثائق والتقارير الأخرى المزمع تقديمها إلى المؤتمر ما يلي:

- 1- التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لسنة 2011 تحت موضوع ”تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي“؛
- 2- تقرير عن متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الوزاري لسنة 2010؛
- 3- تقارير ووثائق الهيئات التداولية الأخرى لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن أنشطتهما خلال السنة الماضية.

سادساً- المشاركة

سيشمل المشاركون والوفود وزراء وممثلين من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وستُرسل الدعوات إلى شركاء متعاونين آخرين ومنظمات غير حكومية وممثلين للقطاع الخاص.